

۹۶۷۵۹۴  
صنن / افن  
ط



امين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحمد لله المنعم بفضله ولا راد له ميسرا لم راد لمن التجا  
 الى جنابه وفوض الامر له الهادي بتوفيقه العزيز الى  
 التوفيق بين ما تعارض نقلا بها يفر كالابرز والعشلا  
 والسلام على من اوتى جوامع الكلام وعلى اله واصحابه  
 مصابيح الظلام وبعد فيقول الفقير الى لطف  
 مولاه الظاهر الحنفى ابو الاخلاص حسن الوفاخت  
 الشريفي الى الحنفى انه قد ورد سوال في قضية هي  
 ما تقول السادة الحنفية فيما اذا عضل الاب الصغير  
 هل يزوجه اجدها او غيرها او القاضى ولو نأيا  
 فاجيب بان القاضى او نأيه هو الذى يزوجه  
 دون من سواه لكنه ينبغي له ان يامر الاب قبله بتزويجه  
 بغيره فانه فعل والانا بمنابه فيه كما يامر العنين وهو  
 لذوى الفضل من الحق المبين وجمعت ما فيه  
 الكفاية من النقل لمن فضل وسهية كشف العضل  
 في من عضل وهذه النقول قال ابن وهبانة منظومة  
 ولوروج القاضى ابنه الحى طفلة  
 يجوز لعضل بعضهم ليس يذكرو  
 وقال في شرحها لابن الشحنة عن الغاية عن  
 روضة الناطق ان كان للمصغرة اب امتنع من  
 تزويجها لا تستقل الولاية الى الجد انتهى ونقله  
 ايضا ابن الشحنة عن انعم الوسايل عن المنتقى  
 ونصه اذا كان للمصغرة اب امتنع من تزويجها

لا تستقل الولاية الى الجد بل يزوجه القاضى انتهى  
 وقال في البحر واذا خطبها كفو فعضلها الولى  
 تثبت الولاية للقاضى نيابة عن العاضل انتهى  
 وكذا قال العلامة نور الدين على المقدسى في شرحه  
 نقلا عن الغاية للسروجى انه ثبت للقاضى نيابة  
 عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشور اه  
 وكذا نقل في النهر عن المحيط انما تستقل الى الحاكم  
 انتهى وقال في الفيض للبرهان الكركى رحمه الله  
 لو كان للمصغرة اب امتنع من تزويجها لا تستقل  
 الولاية للجد بل يزوجه القاضى انتهى وقال  
 الشمامسة الامام الزيلعي رحمه الله عند قول صاحب  
 الكنز ولا بعد التزويج بغيره الاقرب مسافة القبر  
 وقال الشافعي رحمه الله بل يزوجه الحاكم اعتبارا  
 بفضله اه ما قاله الزيلعي وهو يفيد الاتفاق عندنا  
 على ان الحاكم يزوج من عضلها وليها الاقرب اتفاقا  
 لكونه من رد المختلف للتعق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية  
 لغير القاضى من دونه من الاوليا لكونه في مقام الاستشهاد  
 به انتهى وقال في البدايع فيما لو كان الاقرب غائبا لا بعد  
 ان يزوج في قول اصحابنا الثلاثة وعند زهير لولاية  
 لا بعد مع قيام الاقرب بحال وقال الشافعي رحمه  
 الله يزوجه السلطان ثم قال والشافعي يقول ان  
 ولاية الاقرب باقية كما قال زهير الا انه امتنع رفع حاجتها  
 من قبل الاقرب مع قيام ولايته عليها بسبب الغيبة



قُتِبَتِ الْوَلَايَةُ لِلْسلطان كما اذا خطبها كفو وامتنع  
الولي من تزويجها منه للقاضي ان يزوجهما والجامع  
بينهما دفع الضرر عن الصغير ثم قال له بيان تقرير  
دليلنا وبه تبين ان نقل الولاية الى السلطان اى حال  
غيبته الاقرب باطل لان السلطان ولي من اولي اسمه  
وههنا لها ولي او وليان فلا يشبث الولاية للسلطان  
الا عندا لعضل من الولي ولم يوجد انتهى وقال كفى  
التسهيل شرح لطايف الاشارات للعلامة محمود  
ابن قاضي سماوية رحمه الله ان الشافعي رحمه الله يقول  
تعذر الوصول الى حقها اى الصغيرة من جهة  
الاقرب اى بغيبته مع بقا ولاية فيزوجها السلطان  
دفعاً للضرر كما لو عضلها الاقرب لانه نصب لدفع  
الضرر ولنا ان الولاية نظريه وقدم الاقرب لان  
نظره اكثر ودأب الحضور فاذا تعذر الاستماع به صار  
كالعدم وليس هذا كالعضل فانه ثمة صار ظالم  
بالامتناع من ايفاء حق مستحق عليه فقام السلطان  
مقامه في دفع الظلم والاقرب غير ظالم في دفع خصوصاً  
اذا سافر للجم انتهى واليه يشير ما قاله في شرح المجمع  
لابن الملك وقال الشافعي رحمه الله القاضي يقدم  
على الولي الا بعد اى بغيبته الاقرب لان ولاية الاقرب  
في الانكاح لم تبطل بغيبته كما لم تبطل ولايته في ماله  
لكن بغيبته صار كانه منع حق الصغيرة في تزويجها  
الكفو فيقوم القاضي مقامه دفعاً للظلم ثم قال في جواب

الامام الشافعي رحمه الله ونياية القاضي كيف  
تتحقق ولم يوجد من الاقرب ظلم انتهى فهذا  
ايضاً يفيد الاتفاق عندنا على ثبوت الولاية  
للقاضي بعضل الاقرب ولا يكون لغيره معه ولاية  
التزويج انتهى ولو عضل الولي عن تزويج الصغيرة  
وخطبها كفو فامتنع الولي زوجها القاضي فان  
زوجت نفسها من كفو بمهر لمثل امه القاضي بالاجازة  
فان ابا حكم بعضله واخرجه من الولاية وجران النكاح  
ولا يستأنف انتهى فان قلت يخالفه ما صرح به  
في الخلاصة والبرازيه من انهم اجمعوا ان الولي الاقرب  
اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد انتهى قلت  
لا يخالفه بينه وبين ما تقدم لان الابعد في كلام  
الخلاصة والبرازيه هو القاضي لانه اخيراً اولياً  
فا فعل التقضيل على بابيه فانتهى به ثبوت الولاية  
لمن قبله والا ناقضه ما قدمنا من كلام الزليعي  
وغیره المفيد ولاية القاضي بالاجماع عندنا لا لمن  
قبله وكذا النصوص على انهما لما لم لا يجد وكذا قال  
في الفيض بعد ما قدمناه لو عضل الولي الاقرب الصغير  
والصغيرة عن تزويجها يزوجهما القاضي لكن تزويجه  
هنا نياية عن القاضي باذن الشرع لا بغيره لان القاضي  
ظالم بالمنع وللقاضي كفو يد الظلمة وفي الخلاصة وجمعوا  
ان الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد  
فلذا قلنا انه نايب باذن الشرع انتهى كلام الفيض فهو



نص في ان المراد بالابعد القاض لا يتاخر به في مقام  
 الاستنباط لا يثبت الولاية للقاضي ولتذليله  
 له بقوله قلنا اي فلتثبت الولاية له قلنا انه ان  
 تزوج ثبوت باذن الشرع نيابة **فان قلت**  
 نقل في شرح المنظومة عن المتقي ان لها الخيار  
 فلو لا انه ثبت للقاضي بطريق الولاية لما كان لها  
 الخيار بالبلوغ **واذا ثبت هذا** كان القاضي مؤخر  
 عن الجدة فلا يزوج بفضل الاب قلت تختار الرواية  
 الثانية التي نقلها ابن وهبان عن المجرى ان تزوج  
 القاضي الصغير عند العزل ينفي بشوة الخيار  
 لها انتهى وليس الا بناء على ان تزوجه بطريق  
 النيابة عن العاضل باذن الشرع **فان قلت**  
 فوجه اولوية المولى على هذه الرواية دون الاخرى  
**قلت** لدفع التعارض كما قدمناه لانه لو كان فعله  
 بطريق الولاية لتناقض كلامهم لانه بعد كما اشار  
 اليه في دفع الوسائل فان قلت قد استحسن هذا  
 في شرح المنظومة حيث قال اذا حملناه على ما قلنا  
 اي من كونه يزوج بطريق النيابة لا يبقى تناقض  
 وهو كلام حسن في نفسه لكنه قد استدركه ابن التمام  
 بقوله لكن لا يزول التناقض بان المراد بالاقرب  
 والابعد اوليا النسب لا غيرهم كما لا يخفى قلت  
 اذا حمل على اوليا النسب بقي التعارض ثابتا بين  
 وبين ما قدمناه من النص على انه لا يزوج الجدة فلا

مخلص

مخلص من التعارض الاجماع قد مناه فالجدة والمنته  
 والله فان قلت قال صاحب البحر وبه اي مما  
 في الخلاصة يدفع ما ذكر السروجي من انه قيل  
 تثبت للقاضي قلت لو نظر صاحب البحر الى ما  
 قدمناه من كلام الزيلعي وغيره لما وسعه ان يقول  
 هذا بل انه مبارك كالتناقض لانه قال بعد ما تقدم  
 بنحو سطر قالوا واذا خطبها كفوء وعرضها الولي  
 تثبت الولاية للقاضي نيابة عن العاضل فله السروج  
 وان لم يكن في منشور انتهى فهذا رجوع الى ما لا  
 يخالف له على التحقيق عندنا كما قدمناه فالجدة  
 والمنته لله وانما قيدت الاجماع بكونه عندنا وان كان  
 هذا المقول عن ائمتنا مفيدا موافقة الامام  
 الشافعي لنا لانه قد افاد علماء الشافعية ان ما نقله  
 الائمة الحنفية عن الامام الشافعي رحمه الله غير ما  
 هو المصطور من مذهبيهم في الكتب المعتمدة المتداولة  
 بايديهم فلعن الثقل عنه قول قديم له ثم اني رايت بعد  
 اثبات لما تقدم موافقة للحكم في الحكم بقنوس من  
 شيخ مشايخ اساتذتي هو المرحوم العلامة  
 شهاب الدين احمد بن يونس الشلبني فيما جمع من  
 فتواه ونصه سوال فيما اذا عطل الولي الاقرب  
 في تزوج الصغير هل تستقل الولاية الى الولي  
 الابعد او القاضي جوابه لا يستقل للابعد بل يزوجه  
 القاضي والله اعلم



تتميم للفائدة بيان العضل لغة وبيان متى  
خوطب بالتميم عند الآية الشريفة وبيان متى  
يكون الولي عاضلا وبيان المدة التي تدفع الصغيرة  
فيها للزوج وبيان ثبوت طاقتهما وصلاتها  
للرجال عند الاختلاف فيه وبيان استرجاعها  
إذا سلمت ولم تطلق وبيان وقت المطالبة بصداقتها  
أما بيان العضل لغة فهو الجسر والتضييق ومنه  
عضلت الدجاجة إذا انشبت بيضها ولم يخرج  
وأما التيميم في الآية الشريفة فالخطاب فيه أما للولي  
وأما للزوج وأما للناس كقصة فأن أسناد ما فعل  
واحد إلى الجميع شايع مستفيض وفيه تمويل لأمر  
العضل وتحدد يرصنه وايدان بأنه وقوع ذلك بين  
ظهرانهم وهم ساكنون عنه بمنزلة صدد ورأس  
الكل ثم استتباع الآية كما ذكره العلامة أبو السعود  
المفتي في تفسيره رحمه الله وأما بيان عضل الولي  
فالمراد به شرعا امتناعه من تزويجها مطلقا ومن  
كفو خطب لينزوجهما لغيره الظاهر الأول كذا  
إفادة العلامة المقدسي رحمه الله ومراد بالظاهر  
من حيث البحث لا النقل المذهبي وأصل هذا الصياغة  
البحر وقد قاله بحثا وقد لم أره مذكرا صريحا وأما  
بيان المدة التي تدفع فيها الصغيرة للزوج  
فمقتل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل إذا تمت لها تسع  
سنين وأكثر المناسخ على أنه لا عبرة للسنة في هذا

الباب وإنما العبرة للعاقبة أن كانت فصححة سمينة تطبق  
الرجال ولا يخاف عليها المرض من ذلك كان للزوج  
أن يدخل بها وهو الصحيح إلا يرى أنها لو كانت  
بالغة لا تحتل الوطء لا يومريد فعلا إلى الزوج  
كما في التارخانية وأما بيان ثبوت طاقتهما عند  
الاختلاف وقد دفع المهر وقال الزوج تطبق  
وخالفه الأب فإن كانت من يخرج أحضرها القاضي  
ونظر إليها فإن صلحت للرجال أمر بدفعها للزوج  
والأفلا فإن كانت ممن لا يخرج أمر من يتق بهن  
من النساء أن ينظر إليها فإن قلن أنها تطبق الرجال  
وتحتل الجماع أمر بتسليمها للزوج والأفلا كما في  
الترخانية وأما بيان استرجاعها ففي النسبة سئل  
عن صبيته بنت سبع زوجت من رجل كبير فسئل  
يخاف عليها أن يفضيها وهو يدخل عليها هل لامها  
أن تضيقها إلى نفسها وتربيتها إلى أن تصبح محتملة  
للوطء ثم سلم إليه فقال نعم كذا في الترخانية قلت  
وكونه في سقليس شرط الاسترجاعها بل خوف  
افضائها وقهرها بمرضها كما تقدم وأما بيان  
وقت مطالبة الأب بصداقتها ففي فتاوى القائل  
قيل ليس للأب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة إلى أن  
تصبح بحال ينتفع بها كذا في الترخانية وقال  
في البحر إذا سلمها قبل قبض الصداق لم استرجعها  
بخلاف تسليمه ما لا الصغيرة قبل قبض ثمنه وهذا



٢٩  
ما تيسر جمعه للعاجز الحقير بعناية مولاه  
القوى القدير ونسأل الله تعالى العفو  
والعافية في الدين والأخرة لنا ولوالدينا  
ومسايحتنا وأخواننا أجمعين وصلى الله  
وسلم على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء

والملائكة ولأصحابنا والتابعين

والحمد لله رب العالمين أليفها

بتاريخ ربيع الثاني

سنة أربع وثلاثين

والف وصلى الله

على سيدنا

محمد وعلى آله

وصحبه

وسلم

أمن

